(سؤال عن الوطن)

قال: أين تنصحني أن أعيش؟

قلت: أما أنا فأنظر في معايير خمسة. الحرية والملكية والتعددية والمدنية والنظامية.

أول شيء الحرية، وأقصد بها تحديداً الحرية الدينية والحرية الكلامية. بمعنى أنك تستطيع أن تدين بما تشاء وتخترع حتى إن شئت ديناً من عند نفسك ولا يعاقبك القانون على ذلك بل يترك لك اختيارك واختراعك. وكذلك تستطيع أن تقول ما تشاء، نعم قد توجد قيود تتعلق بالزمان والمكان والكيفية في بعض الحالات الخاصة التي لا علاقة لها بمضمون الكلام، لكن في نهاية المطاف تستطيع في الدولة نفسها أن تقول ما تشاء وترسل كلمتك بدون خوف بسببها على نفسك ومالك من العدوان. بدون هاتين الحريتين لا أرى قيمة ليس

فقط للمجتمع والدولة بل ولا للحياة نفسها كإنسان. لذلك من أجلهما تجوز بل تجب كل أنواع المقاومة من أبردها إلى أسخنها إن لم يندفع عدوان المعتدي إلا بأسخنها. ولا يجوز الخضوع بأي حال من الأحوال للقيود الدينية والكلامية حتى إن كانت "قانونية" جبرية، بل لابد من ممارسة دينك ولو في السر ونشر كلامك ولو بغير اسم ولو بالرمز ولو بين ثقاتك ولو أن تصرخ به في الهواء حين لا يكون حولك أحداً ولا تحبس كلمة ولا تترك شريعة ولا إيمان من أجل إنسان كائناً من كان. فأول معيار هو الحرية الدينية والكلامية. وباستعمال هذا المعيار تسقط جميع الدول العربية و"الإسلامية" وكثير من الأوروبية الشرقية وإن أردت الدقة فكثير من الأوروبية الغربية أيضاً.

المعيار الثاني هو المَلَكية. أي دولة فيها ولو رائحة شيء اسمه ملك، أمير، شيخ، امبراطور، سلطان، شاهنشاه، ولي فقيه، الزعيم، قائد الثورة، الراعي، أو أي تعبير آخر يدل على السلطة المطلقة أو تركّز السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية نظرياً وعملياً أو عملياً فقط في يد شخص واحد أو بضعة أشخاص قلائل غير منتخبين أو حتى منتخبين كهتلر، خصوصاً الملكيات، فهذه الدول امسحها من اعتبارك بالكلية فإن الإنسان لا يمكن أن يكون فيها إنساناً. سواء كانت ملكية مطلقة أو دستورية أو رمزية أو ما كانت. فالملكية المطلقة كدول الخليج، والدستورية كالبريطانية والهولندية، والرمزية كالكندية والاسترالية. اشطبهم من الاعتبار ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. الملكية تعني الجبر والعنف، الآن أو في الماضي والآن، ولا يمكن أن تقوم ولا يمكن أن تبقى إلا بالعنف وبالتهديد بالعنف وببناء ثقافة تحقير لعامّة الناس وإخراج أمور

معينة من نطاق النقاش والحوار الاجتماعي والتغيير السياسي السلمي لا أقل شكل النظام الملكي والوراثي. احتكار أراضي وموارد الدولة أمر شائع وأساسي لأن الملكية وما يتبعها تريد أن تعيش وتترفه وإلا لما دخلت في هذا البزنس أصلاً، فلابد من انتشار شيء من الفساد والنهب والقمع بدرجة أو بأخرى بالعنف والهيمنة لا بالتجارة والإقناع. سفلة البشر في كل عصر هم الذين يبنون الملكيات ويقبلون العيش تحت الملكيات طوعاً وحباً. الملكيات كلها مطلقة وتبدأ هكذا، ويبقى بعضها هكذا بينما يضطر بعضها الآخر تحت ضغط قطع رؤوس الملوك كما حدث في بريطانيا مثلاً إلى التنازل عن بعض السلطات للشعب، لكن في نهاية المطاف يعلم كل حر وعاقل كما حدث في أمريكا أن الطريق الوحيد لإصلاح الملكية هو بإزالة الملكية ومحوها من الوجود. الملكيات في بلاد العرب هي أخبث وألعن صور الملكية التي يمكن تصورها في أي

مكان وعبر الزمان، هي الصورة الأكثر فجاجة ووقاحة ودجل وظلم. وهي فوق ذلك ملكية مدعومة بالدين، فإن كانت الملكية نار فإن الملكية المدعومة بالدين هي الدرك الأسفل من النار. ومعظم شكاوى الناس خصوصاً أصحاب النفوس النظيفة والحرة في تلك البلاد راجعة سواء عرفوا أم لم يعرفوا إلى طبيعة النظام السياسي الذي يعيشون تحته معيشتهم الضنك، حتى إن كانوا أثرياء فما بالك إذا كانوا من الأغلبية الساحقة التي لم تشم حتى رائحة أحذية الأثرياء ولا أقول لم تشمّ الثراء. درجة أعلى في جحيم الملكية هي الملكيات الدستورية ذات الطبقة العريضة من "النبلاء" وهم سفلة لا خير فيهم يحتكرون معظم أراضي الدولة ولا ينفعون الناس لا في عقل ولا في يد ونهب أجدادهم هذه الأراضي وورثوها عنهم وهذا كبريطانيا. ثم أعلى درجة في نفس الجحيم تجد الملكيات الدستورية التي ليس فيها نبلاء بتلك السعة والحالة التي عليها

نبلاء بريطانيا-يسمونهم نبلاء زوراً والقضية كلها لعينة كما ترى- وذلك مثل ملكيات هولندا والدنمارك مثلاً. ثم فوقهم آخر طبقة من الملكيات وهي الملكيات الرمزية حيث تكون الدولة جمهورية بالكلية لكن لا تزال متعلقة اسمياً وفي بعض الأمور بالملكية ما ككندا التي لا يزال يُقسم فيها الناس الولاء لملكية بريطانيا وسلالتها وخلفائها قبل القسم بالولاء لقوانين الدولة ذاتها، ومع ذلك ستجد آثار الملكية القبيحة وسمومها منفوثة حتى في هذا المجتمع الذي يتعلق ولو بخيط بالملكية ولن تجد فيها الحرية لا الكلامية ولا السياسية التي لدى الناس في الدولة التي لا ملكية فيها مطلقاً لا من قريب ولا من بعيد. باختصار، فِر من الملكيات فرارك من جهنم.

الثالث، التعددية. المقصود التعددية في الأعراق وفي مذاهب الحياة والعيش وفي الألسنة وكل أنواع التعددية الإنسانية.

المجتمع الذي يهيمن عليه عرق واحد أو ذوي أصل واحد أو ذوي دين أو طائفة واحدة ونحو ذلك لا يكون إلا أقل إنسانية وتفتحاً على الفردية من ذلك الذي ينبني على التعددية ويقبلها ويسعى لها. حين يتعدد الناس تستطيع أن تعبّر أنت عن نفسك وتجد طريقك وتخلق صورة خاصة بك بدون حرج أو بدون حرج معتبر. فالتعددية اعتراف بقيمة الإنسان من حيث هو إنسان وليس من حيث انتمائه لهذا الجنس أو تلك الطائفة فقط. نعم، قد تجد مجتمعاً مبنياً على التعددية وفيه من العنصرية والعصبية الشيء الكثير، لكن سيكون هذا في أفراد وليس في النظام العام ولا حتى الأفراد يظهرونه علناً بأريحية عادةً ومع الوقت وكلما حارب الناس من أجل إقرار التعددية مع المساواة بين الناس وهو جهاد اجتماعي مستمر وليس قضية يوم وليلة وقرار يخطّه شخص. كلما ازدادت الشعوب والقبائل والطوائف والملل والفرق والأديان والمذاهب

والألسنة في أرض، كلما كانت أغنى وأقوى وأفضل وأشرف وأكرم وأعلم. لأن سر وعبقرية وقيمة وقوة كل واحد من هؤلاء سيظهر في هذه الأرض، بينما في غيرها ستجد بعضاً من تلك القوى والفضائل فقط. وكذلك حين يتعدد الناس مع المساواة القانونية بينهم ستبدأ سيئات كل فئة وعصبيتها العدوانية تضطر إلى الانحسار، فيبقى الجانب الحسن ويضعف الجانب السيء وإن بقي منه شيء لكنه يضعف لأنه لا يجد معه قهر الأكثرية وقهر الدولة التابعة له لإجبار الأقليات على الخضوع لها، كما هو الحال في المجتمعات التي لا تعددية من هذا النوع فيها. ثم إذا ذهبت إلى دولة ذات تعددية ستجد أنك تستطيع أن تكون مواطناً حقيقياً فيها أنت وأولادك من بعدك ولو بعد حين، لأن الاسم الذي سيُطلَق على المواطن لن يكون عرقياً ولا طائفياً، مثلاً إن ذهب عربي إلى فرنسا فإنه قد يصبح "فرنسيا" بالجنسية لكنه لن يكون فرنسياً أبداً لأنه

ليس فرنسياً بل هو عربي. وأما إن ذهب إلى أمريكا مثلاً فإنه سيصبح أمريكياً مثله مثل أي أمريكي آخر لأن " أمريكي" ليست وصفاً لعرق ولا لطائفة ولا للون ولا لجنس ولا لقبيلة بل هو اسم عشوائي لا يعني بحد ذاته شيئاً ولا يدل على شخص وإنما هو مثل "حجازي" تنطبق على كل من يعيش في الحجاز ولو كان بخارياً أو هندياً أو برازيلياً أو صومالياً في الأصل كالعربي الذي يعيش في الحجاز سيسمى أيضاً حجازي لأنه اسم بقعة جغرافية لا غير. القضية ليست فقط لغوية، كلا، حين يكون الاسم عامّا بهذا النحو فإن أثره فيك سيكون أكبر وانتماؤك أرسخ، وسينعكس هذا على نفسيتك وستجده في حقوقك وحريتك وكيفية عيشك وإحساسك في البلاد، لن تشعر بغربة ووحشة كالتي ستجدها حين تكون وسط ناس أنت مجبور على أخذ اسمهم بدون أن تكون منهم. في هذا الجواب لم

أفصّل كل وجه نفع وضرر في كل معيار من المعايير، لكني أشير إشارات والباقي انظر فيه بنفسك وبحسب تجربتك.

المعيار الرابع، المدنية. المقصود أن تكون السلطة المدنية فوق السلطة العسكرية والعسكرية تابعة لها. حين يكون العسكر فوق المدنيين فالمدنيون عبيد، بكل بساطة. العسكر بشكل عام لا يفهمون إلا لغة العسكرية، وهي لغة عنف وتغيير بالعنف وانضباط وعدم مراعاة المشاعر، لأن مهمة العساكر في الحالة الطبيعية هي تحديداً ممارسة العنف وقهر الخصوم، وهذا أمر محمود في حالة الحرب وحين يتجه لعدو المجتمع الخارجي، لكن حين تتحوّل هذه القوة إلى الداخل وفي حالة السلم فإن الحياة تصبح جحيماً لعله أسوأ من جحيم الملكية من بعض الجهات لأن الملكية أيضاً نظام عسكري دائماً ومبنية على قهر الناس في الداخل بالعنف العسكري والهديد بالعنف العسكري، لكن على

الأقل في النظام الملكي السلطة في شخص واحد لكن في النظام العسكري كل عسكري سيكون ملكاً وطاغية صغيراً وكل واحد سيمارس إرهابه في دائرته الصغيرة المحيطة به وعلى قدّه. ثم في النظام الملكي عادة ما تكون رفاهية العائلة المالكة تجعلها مترفعة عن صغائر مظاهر الطغيان، ليس دائماً لكن عادة، وأما في النظام العسكري العالي على المدنيين فإن كل عسكري سافل ومنحط سيطغى ولو مقابل نيل قروش أو لذة يغتصبها من ضعيف ومستضعفة في قريته. من هنا ورد في بعض الأمثال المصرية العامّية "ابن الحرام يا قوّاس يا مكّاس"، أي ابن الحرام إما أن يكون صاحب قوس بمعنى شرطي، وإما أن يكون مكّاساً بمعنى جامع ضرائب للدولة، وهما القوتين الأساسيّتين للدولة لكن في الدولة العسكرية الطاغية يصبح الشرطي ليس حافظاً للأمن ولكن حافظاً للاستعباد، ويصبح المال ليس ضريبة يختار الناس كيفية

وكمية دفعها عبر ممثليهم لكنها مبلغ يجبرون على دفعه مقابل الحفاظ على سلامتهم وكأنهم رهائن مخطوفين يدفعون لخاطفهم حتى لا يعذبهم، فقال المصريون بتحليلهم الفطري أنك إذا أردت أن تعرف أبناء الحرام فانظر وستجدهم يعملون لدى الدولة الطاغية عادةً يقهرون الناس ويجمعون المال لها. الأمريكان مثلاً فهموا هذا ولذلك كتبوا في إعلان استقلالهم أن أحد أسباب ثورتهم على الملكية البريطانية هو تحديداً هذا الأمر أي أن طاغية بريطانية جعل السلطة العسكرية فوق السلطة المدنية، وعكسوا الأمر وركّزوا عليه عبر تاريخهم كله إلى يومنا هذا وضمنوا بقائه هكذا. فابحث عن مكان يكون الجنود فيه خُدّاماً للمجتمع وليس المجتمع عبيداً للجنود.

أخيراً، النظامية. المقصود أن يكون المجتمع كله منظم بحيث لا يوجد شيء في المجتمع إلا ويمكن حلّه عبر نظام واجراءات سلمية وقانونية، وكل مواضيع المجتمع داخلة تحت النظام العام. مثال بارز على عكس هذا الحال هو المكسيك، حيث تعجز الدولة عن جعل كل مناطق الدولة تابعة للنظام المدني ومحكومة بالسياسة العامة، لأن عصابات المخدرات تتحكم في مناطق كثيرة وكأنها دول داخل دول. مثل هذا الحال لا يطاق وهو فوضى سياسية وبالنسبة لأفراد يريدون أن يعيشوا بأمان لا يمكن أن يكون مثل هذا المكان مناسباً لهم، وما عجزت عنه الدولة لن يقدر عليه الفرد ولا جماعة. لابد أن يكون الكل مشمولاً بالنظام ويقدر النظام السياسي العام المدني على الوصول إليه والتحكم به إن شاء، فحتى إن تركه فإنه يتركه ليس عجزاً عنه ولكن اختياراً لذلك وبناء على إرادة

الناس بتركه حراً خارج مجال السلطة السياسية وتحكمها والحكومة وسيطرتها.

هذه خلاصة المعايير الخمسة التي إن بنيت عليها مجتمعاً سيكون عظيماً، ولا يوجد شيء في المعايير الخمسة "طوباوياً" ولا " خيالياً"، بل كل المعايير موجودة في الأرض اليوم سواء كانت متفرقة أو مجتمعة، بدرجات مختلفة. وكلها معايير معقولة بنفسها ونفعها يغلب ضررها، وعدم وجودها سيخلق حالة قبيحة لا تخفى على من يعاني بسبب غيابها. الحرية والمساواة والتعددية والمدنية والنظامية.

قال: فما هي الدولة التي تجمع الخمسة؟

قلت: أمريكا.

قال: هل توجد دولة أخرى؟

قلت: لا.

………………………………………………………….